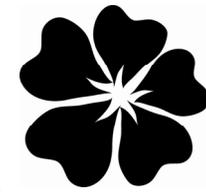


الخطوة المنهاجية الثانية الإصلاح والتجديد في الخبرات والنماذج الإسلامية (فقه التاريخ)

إن الكشف عن التحيزات التي تعكس الأزمة التي تعترى حالة التفكير حالة التفكير في "الحقبة الإسلامية" ليس إلا مجرد خطوة أولى تتطلب خطوة منهاجية ثانية، وهي طرح سؤال مركب متعدد المستويات كما يلي:

هل سيتغير نمط العلاقة بين القوى والحركات الإسلامية نحو مزيد من التنسيق وتوزيع الأدوار؟ وما هو نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ ما نمط التغيير في الدولة والمجتمع من أجل النهوض وليس مجرد تغيير النظم؟ هل سيتمكن الإسلاميون من كسر حلقات الاستبداد والفساد الداخلي المنضفرة مع حلقات الهيمنة الخارجية؟ هل يقدر على تفكيك شبكة التحالفات بين الداخلي والخارجي من أجل تحقيق استقلال وطني حضاري؟ هل يدرك الإسلاميون مفصلية هذه اللحظة في تاريخ المشروع الإسلامي كمشروع للنهوض الحضاري وليس مجرد مشروع للوصول إلى السلطة والحكم فقط؟ كيف تتمكن هذه القوى والحركات من أن تصبح في خدمة الوطن كله وليس المتتمين إليها فقط؟ كيف تكسر حواجز الحدود القومية وتستهدف تفاعلات عبر

للتحديات والتهديدات التي تواجه الثورات أكثر منه فرصة أو إمكانية للتغيير وفق نمط جديد تحتاج المنطقة لاختباره، كما اختبرت أنماط أخرى، ألا وهو "التغيير الحضاري" الواسع وليس مجرد التغيير السياسي التقليدي أو التغيير وفق نماذج مستوردة مفروضة من أعلى.



قومية على مستوى الأمة وعلى مستوى العالم لتحقيق نمط جديد من الوحدة والجهاد، مساهمة في التغيير العالمي المنشود أيضًا، من جانب مشروعات للنهوض تنطلق من خصوصيات حضارية أخرى؟ إن الإجابة على هذا السؤال المركب تتطلب الانتقال إلى الخطوة التالية، وهي التعرف على ملامح فقه الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية، وموضع "فقه الثورة" منه قريبًا أو بعدًا، وخصوصية ما تقدمه هذه الخبرة عن مفهوم "الثورة" في التقاليد الإسلامية مقارنةً بتقاليد حضارية أخرى. فما الذي تقدمه قراءة هذا الفقه بنماذجه الفكرية والحركية؟ وما الدروس المستفادة منه؟ وكيف تقدم رؤية حضارية على ضوءه؟

التعدد والتنوع في نماذج الإصلاح ومشروعاته بين الانسجام والتضاد: ما الحاضر الغائب من أجل تغيير حضاري؟

إن التنوع في نماذج الإصلاح يعد من أبعديات "المرجعية الإسلامية" التي يؤمن بها رواد الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية ويسعون للنهوض بمجتمعاتهم في ضوءها. إذن التعدد والتنوع في إطار وحدة المرجعية ليس فقط مقبولًا، بل هو ضروري ولازم، وهو من مظاهر التعبير عن فهم الإسلام كنظام شامل. فنعم المنطلقات واحدة، إلا أن تعدد جوانب الحياة والتنوع في القضايا وتغيرها من فترة لأخرى، ومن مكان لمكان، كل ذلك

يقود إلى اختلاف الرؤى وتعدد برامج الإصلاح، ما يعكس جوهر الفطرة الإنسانية التي تتأبى على التمنيط والقولبة، وتنزع دومًا للتنوع وتتألف مع حقائق التعدد في الكون وفي معطيات الحياة الاجتماعية.

وعلى ضوء هذا التأكيد على العلاقة بين الثابت والمتغير، وبين الفكر والحركة، وعلى أثر الزمان والمكان، تتعدد مداخل التغيير المتنافسة في سبيل الإصلاح والنهضة في مجتمعات العالم الإسلامي المعاصر. ومن ثم، تتعدد وتنوع روافد الحركات الإسلامية من هذه المداخل بين ما يركز على أن الإصلاح يبدأ من أعلى وأن إصلاح السلطة السياسية مقدم على الإصلاح الاجتماعي والتربوي، في مقابل رؤية أخرى تؤكد أن البداية الصحيحة يجب أن تكون من القاعدة الاجتماعية، ويجب أن تركز على التربية الروحية والأخلاقية. كما أن هناك رؤية يعتقد أصحابها بالقوة الصلدة كأساس لإحداث الإصلاح، في مقابل رؤية يعتقد أصحابها في الوسائل السلمية التدريجية طويلة النفس سبيلًا للإصلاح. وهناك من يركز على إصلاح ما فسد من عقائد الناس، وهناك من يرى أن التركيز يجب أن يتجه إلى العلاقات والمعاملات والمؤسسات، وهناك من يصب جُلَّ اجتهاداته في مقاومة ضغوط الخارج، وهناك من يقول إن الأهم هو قهر عوامل التأخر الداخلية أولاً..

إن علو بُعدٍ من أبعاد الإصلاح على غيره لدى البعض هو اختيار قائم على نمط الاستجابة للتحدي وفق مقتضيات الظرف، أو من منطلق اختيار اجتهادي، أو نتيجة ما تفرضه أولويات العمل.

إن قراءة تاريخ حركات الإصلاح والتجديد في تاريخ الأمة يبين، كيف أن نجاح الخبرات الإصلاحية والتجديدية اقترن في فترات الصعود الحضاري (القوة، الفتوح، الوحدة) بالانسجام والتنسيق بين المداخل الأساس للإصلاح؛ المدخل السياسي، والمدخل التربوي- الاجتماعي، ناهيك بالطبع عن المدخل العقيدى. في حين اقترنت فترات الهبوط والتردي والعجز عن النهوض من جديد بضعف الانسجام والتنسيق بين هذه المداخل وتزايد الاختراق والتدخل الخارجي في توظيف هذا التنازع، في إطار شيوع التجزئة والفرقة في الأمة، سواء على أسس مذهبية أو دينية أو قومية أو عرقية أو قبلية، ناهيك عن الأسس السياسية والاقتصادية (الأيديولوجيات الحديثة).

وكانت المراحل التي شهدت الثورات، على الأقل (ثورة مصر التي أوصلت محمد علي إلى الحكم، ثورة عرابي، ثورات بقيادة إسلامية ضد الاحتلال العسكري، ثورة 1919، ثورة أتاتورك، ثورة مصدق، ثورة يوليو 1952) في القرن الفائت، مجسدة لهذه

الثلاثية، بل وواجهت خلالها الحركات الإسلامية ضربات موجعة تراجعت معها إلى مصاف المعارضة. ولم تنجح هذه الثورات في تحقيق أهدافها كاملة، وتعرضت مشروعاتها النهوضية القومية أو الإسلامية المقترنة بها لانتكاسات وإجهاض وتقييد تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

بعبارة أخرى، من أهم نتائج القراءة في الأدبيات عن "مشروعات النهوض" وحركات الإصلاح والتجديد في العالم السياسي ثلاث نتائج: من ناحية: تزايد تحديات الغرب، ومن ثم اعتبارها منطلقاً أساساً في الدعوة لمشروع نهوض، إلى جانب تزايد وطأة التدخلات الخارجية لإجهاض هذه المشروعات، واستمرار أنماط المقاومة والاستجابة من الدائرة العربية والإسلامية، ولكن دون قدرة على تحقيق إنجاز كامل لأهداف النهوض أي التغيير الحضاري الشامل.

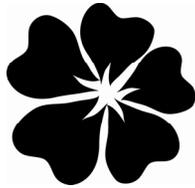
من ناحية أخرى: الافتقار إلى تأصيل مرجعية مشروع النهوض (المعيار والميزان) مع سيادة الثنائيات على حالة الفكر والحركة، مثل: الديني والسياسي، الدين والعلم، الخصوصية والعالمية، الإسلامي- العلماني، الداخلي والخارجي، الفكر والحركة، الثابت والمتغير، الإصلاح- الوحدة- الاستقلال، والقيادة- النخب- الشعب، الذات والآخر، الوطني-الإسلامي، القومي-الإسلامي، الأصالة والمعاصرة.

ولقد كرسنا هذه الثنائيات مفهوم وحال الفصام النكد بين مكونات ذاتنا الحضارية (قديمها وجديدها)، وبين طموحاتها الحضارية (التقدم والوحدة والتمكين)، وبين إمكاناتها وقدراتها (الموروثة والمستجدة)، وبين مجالات عيشها: السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبين حقائقتها النوعية، المرأة والرجل، الأسرة والمجتمع، الدولة والأمة، الطفل والشباب والأجيال.

ومن ناحيةٍ ثالثة: تدعمت أشكال عدم الانسجام والتنسيق بين مداخل الإصلاح، ناهيك عن تنافس التضاد وليس تنافس التكامل بين روافد الحركات الإسلامية. فلم يتحقق الربط الفاعل بين الإصلاح الديني والإصلاح الدنيوي، ولم يقدم الإصلاح الديني طريقاً مستقلاً وفاعلاً يقاوم الاستبداد الداخلي والاستبداد الخارجي. ومن ثم، لم يتدعم الإسلام الحضاري باعتباره قاعدة لإصلاح المجتمع، بقدر ما تدعمه بالتدرج الإسلام السياسي منفصلاً على التغيير المجتمعي، مما أودى بكل فرص ما يُسمى "التغيير الحضاري".

وصبيحة اندلاع الثورات العربية، وبعد موجات مفروضة من الخارج من أجل إصلاح هش وشكلي، فإن مسار خبرة الإصلاح الإسلامي، منذ صدمة الحملة الفرنسية وصولاً إلى الآن، يبيّن بوضوح تصاعد إشكاليات العلاقة بين الدعوي والديني

والسياسي والمدني سواء داخلياً أو خارجياً، وكذلك العلاقة بين التربوي - التعليمي والسياسي الداخلي والخارجي، وأخيراً العلاقة بين أنماط التفاعلات الخارجية صراعاً أم تعاوناً من أجل التجديد الذاتي أو استمرار الإلحاق والتبعية الحضارية. ناهيك بالطبع عن الالتباس بين مفاهيم الثورة من تقاليد إسلامية وتقاليد حضارية أخرى من ناحية، وموضع الثورات من خريطة مشروعات النهوض (وهذا حديث واجب وضروري عن العلاقة بين الثورة والإصلاح في الفكر الإسلامي والخبرات الإسلامية، ولكن في دراسة أخرى).



الخطوة المنهاجية الثالثة

أبعاد رؤية حضارية من منظور

الفقه الحضاري الإسلامي

● ● "التغيير الحضاري" ● ●

الخطوة المنهاجية الثالثة والأخيرة، وعلى ضوء ما سبق من فقه الواقع والخبرة التاريخية الحركية والفكرية، وانطلاقاً من فقه الأصول، تبدأ بطرح التساؤل التالي: ما نمط الإصلاح والتجديد المطلوب داخلياً وخارجياً، استجابةً لتحديات اللحظة التاريخية، وحتى تصبح بحق "الحقبة القادمة: حقبة إسلامية" وطنية حرة ومستقلة، بمعنى حقبة ينجح فيها مشروع إسلامي للتغيير في الدول العربية في إحداث تغيير ونهوض حضاري بالأوطان وبالأمّة، يكون في حد ذاته مدخلا أساساً من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية.

وتقدم الإجابة عن هذا التساؤل أبعاد "رؤية حضارية" من منظور فقه حضاري إسلامي عن آفاق ومتطلبات "التغيير الحضاري" المنشود، باعتبار أن الصعود الإسلامي الراهن بقدر ما يمثل فرصة للحركات الإسلامية وأحزابها إلا أنه يمثل أيضاً اختباراً ويتطلب شروطاً. فمرجعية إسلامية للتغيير بعد ثورة لا تقتضي فقه الثوابت فقط ولكن تقتضي فقه "التغيير" أيضاً، كما

تقتضي فقه الفكر إلى جانب فقه الحركة، وفقه إرادة الشعوب إلى جانب فقه سلطة الحكم. بعبارة أخرى، فهم مآل صعود إسلامي راهن يقتضي الوعي بمشروعية نجاح مشروع إسلامي للتغيير الحضاري في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي والنظم والشعوب العربية، ومن ثم يتطلب اجتهاداً وتجديداً يستجيب ومتطلبات تحقيق أهداف ثورة شعبية.

وعلى ضوء ما سبق، تركز الدراسة على تقديم قواعد وأطر كلية لهذه الرؤية من منظور حضاري إسلامي، والتي تستلزم بالضرورة، لتفعيلها وتشغيلها خططاً استراتيجية لتحديد أهداف وسياسات وبرامج عمل، وهو ما يخرج بالطبع عن نطاق هذه الدراسة التي تهتم بالكليات المرجعية.

بعبارة أخرى: إن الرؤية الاجتهادية المطروحة لاحقاً هي اجتهاد للاستجابة لحالة أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، وخاصةً من حيث استقطابها بين ثنائية ما يسمى اتجاهات تقليدية (ترفض أن تأخذ تأثيرات الغرب في حسابها) من ناحية، وبين اتجاهات حديثة (تتكيف مع أو ترضخ لضغوط الواقع ومن ثم تفرز مجرد خطابات اعتذارية أو تبريرية أو دفاعية)، من ناحية أخرى، هذه الحالة الاستقطابية الحادة تتطلب استجابة بنائية تتجاوز الاتجاهين السابقين بحيث لا تحكم الواقع أو تقتحمه ولكن تعتبره لفهمه ثم